

الخلاف بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقيادات جيش التحرير سنة 1958 - قراءة في الأبعاد والنتائج -

The disagreement between the members of the interim government and the leaders of the Liberation Army 1958- a reading of the dimensions and results.

الاسم الكامل للباحث الأول بلبكوش سعاد^(*) 1،

1 جامعة قسنطينة 2، souad.belbekkouche@univ-constantine2.dz

تاريخ القبول: 2023/01/05

تاريخ الاستلام: 2022/08/13

ملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية؛ تسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا خلال الثورة التحريرية ، بالخصوص سنة 1958، ويتعلق الأمر برصد بعض الخلافات بين الحكومة المؤقتة و قادة جيش التحرير الوطني، والتي تعددت أسبابها و تفسيراتها بين إيديولوجية و مصلحة و معلوماتية، والتي انتهى بعضها بنتائج سلبية على مسار الثورة.

إن هذا الوضع الذي أفرزته الخلافات على مستوى الحكومة المؤقتة و قادة الولايات الداخلية من توترات و حساسية، قد أدى إلى تدخل العسكريين في محاولة لحل أزمات المؤسسة السياسية(الحكومة المؤقتة) مع الحفاظ على توازن القوى بين العديد من القادة، ولهذا كان على القيادة الثورية في كثير من الأحيان التفكير في المصلحة العليا للثورة، بهدف الحفاظ على وحدة الصفوف والأهداف.

الكلمات الدالة: حكومة مؤقتة، تنافس داخلي، مؤامرة، قادة الولايات، سباق نحو السلطة، إعدام.

Abstract:

this research paper tries to shed light on one of the most important issues during the liberation revolution in the period 1958, and it is

(*) المؤلف المرسل: بلبكوش سعاد: souad.belbekkouche@univ-constantine2.dz

related to monitoring the differences between the interim government and the leaders of the national liberation army, which have many causes and interpretations between ideology, interest and information, some of which ended with negative consequences on the course of the revolution .

the situation caused by disagreements led to the military s attempts to solve the crises of the interim government .despite this, the revolutionary leadership was able to maintain unity of ranks and unity of purpose.

Keywords: Interim government , internal struggles , coup plot , the race for power , the Ten Colonels' meeting.

العرض :

1. مقدمة:

تعددت مؤسسات القيادة خلال الثورة التحريرية بين سياسية وعسكرية لدعم النشاط الثوري، فتم تشكيل المجلس الوطني للثورة التحريرية الذي أوصى في دورته الاستثنائية المنعقدة في القاهرة سنة 1957 بعدة توصيات وقرارات، من بينها إلغاء بعض قرارات الصومام التي كانت محل خلاف بين السياسيين والعسكريين، إلى جانب أنه طرح فكرة إنشاء هيئة سياسية جديدة تقود الثورة المسلحة، والتي تحققت رسميا في 19 سبتمبر 1958 والمتمثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة في ظل الظروف والأوضاع التي عرفها الكفاح المسلح، من فشل معركة الجزائر إلى خروج القيادة الجديدة إلى القاهرة، ومجيء شارل ديغول...

فكان بذلك تأسيس الحكومة المؤقتة منعظا هاما من خلال الدور التنظيمي للثورة والتعريف بالقضية الجزائرية، غير أن هذه الهيئة القيادية في الواقع قد شهدت أيضا عدة أزمات داخلية منذ بداية مهامها، وعجزها عن إيجاد حلول متوافقة بين أعضائها نظرا لتعدد قضاياها وتشابكها، وبالخصوص في ظل اختلاف الرؤى والتصورات وكذلك تزايد الطموحات.

لا تزال العديد من التساؤلات تطرح من طرف الباحثين والكتّاب عن إشكالية الصراعات التي عرفتها الثورة التحريرية، حيث أصبحت هذه التساؤلات تشكل اليوم مادة ثرية لإثارة

البحث في غياب وثائق أرشيفية تستهدف إبراز الحقيقة التاريخية دون غيرها، فماهي تأثيرات استقرار القيادة الثورية في الخارج؟ وهل استطاعت الحكومة المؤقتة الاحتفاظ بدورها في تمثيل الشرعية الثورية؟ وكيف كانت العلاقة بين بعض أعضائها (يعني الحكومة) و قادة الولايات في الميدان؟ هل كانت علاقة اتفاق أم اختلاف و صراع؟ وهل يمكن تفسير بعض الأزمات على أنها تصفية حسابات أو حركات انشقاقية ضد القيادة الأساسية؟ وهل كان لها تأثير على مسار الثورة التحريرية؟.

هذه الإشكالية المطروحة تدفعنا إلى الإجابة عنها معتمدين على المحاور التالية :

1 _ تأثير مؤامرة العموري في توتر العلاقة بين قادة الثورة بالخارج والولاية الأولى.

2 _ التنافس بين وزراء الحكومة المؤقتة (القادة الثلاث).

3 _ اجتماع عقداء الداخل 1958 وغياب الحكومة المؤقتة .

و يمكننا تحديد أهداف دراستنا هذه في العناصر التالية :

- تسليط الضوء على بعض الخلافات بين القادة ومعرفة تأثير ذلك على مسار الثورة.

- الدفاع عن الذاكرة الجماعية و التطرق إلى الأخطاء الثورية دون الانقاص من أهمية الكفاح المسلح.

- ترمي هذه الدراسة إلى التأسيس لمنهج يناشد الحقيقة التاريخية، وعدم الانسياق وراء القراءة الرسمية الاحتفالية وتعميمها، أو القراءة الاستعمارية المزيفة لجزء منها .

2. مؤامرة العموري و تأثيرها في توتر العلاقة بين قادة الثورة بالخارج و الولاية الأولى:

1.2 . تداعيات مؤتمر القاهرة 1957 في بداية المؤامرة :

عرفت الثورة طوال مسيرتها مجموعة من الأحداث الكبرى التي أدت إلى وضعها في محك صعب، بالرغم من أن الثورة استطاعت تجاوز العديد منها، إلا أن تداعياتها استمرت فيما بعد، ومؤامرة "العموري" من بين القضايا الصعبة في تاريخ الثورة الجزائرية، والتي شكلت إحدى أكبر المشاكل التي واجهت الثورة في سنواتها الأخيرة لأنها تعلق بإطارات عليا في المؤسسات الثورية،

وانتهت إلى نتائج دراماتيكية لم تكن مألوفة، ولم يكن مسموحا بتجاوزها حفاظا على الأقل على المصلحة العليا للثورة، فما هي ظروف هذه المؤامرة؟ ومن المنقلب عن خط الثورة هنا هل العموري أم قيادة الثورة؟ وما حقيقة الخلافات حتى تكون نهايتها مأساوية؟ ألم يكن بالإمكان تجاوزها بالطرق السلمية؟.

تشير الكثير من المصادر أن المهمة التي أوكلت إلى "اعميروش" بهدف حل الخلافات في أوراس النمامشة قد فشلت، والدليل على ذلك مغادرته هذه الولاية بدعوى سماع خبر استشهاد قائد القبائل "محمد السعيد"، ولكن الحقيقة أنه انهى مهمته بعد تأكده من استحالة جمع الإخوة الأعداء خاصة بعد حادثة "عاجل عجول"¹، ولهذا حكم الكثير على أن مهمته في أوراس النمامشة كانت فاشلة .

وفي أبريل 1957 أرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ استدعاء لقيادة المناطق الأولى من أصل ستة بالولاية الأولى -التي تم هيكلتها- من أجل اجتماع في تونس للنظر في قضية الخلافات بين الأوراسيين والنمامشة ومحاولة وضع تشكيلة جديدة لقيادة الولاية الأولى² والتي بقيت شاغرة منذ استشهاد "مصطفى بن بولعيد" سنة مارس 1956، غير أن المجتمعين تفاجئوا بتعيين "محمود الشريف" النموشي" قائدا للولاية الأولى³ في حين عين "محمد العموري" نائب سياسي

وبعد اتصال مبدئي بين قيادات الولاية الأولى تبين أن مسؤوليها تنقلوا إلى تونس لتباحث مسألة التموين بالسلاح، مما أدى إلى زيادة الخلافات التي وصلت إلى حد الاحتكام إلى السلاح⁴، فكل طرف يحاول السيطرة على القواعد الأساسية للتموين.

أمام هذا الوضع الصعب قام "عبان رمضان" بتكليف كل من "ابراهيم مزهودي" و"عمار بن عودة" بالسفر إلى تونس لتنقية المحيط، وتمكين لجنة التنسيق والتنفيذ من فرض نفوذها على قواعد التموين⁵، وبفضل تدخل "أوعمران" كانت النتيجة لصالح لجنة التنسيق والتنفيذ.

والملاحظ أن تعيين "محمود الشريف" لم ينل موافقة قادة الولاية الأولى باعتباره لم يكن من قادة الثورة الأوائل من أمثال "لزهر شريط" و"محمد العموري"، إلا أن هذا الأخير التزم الصمت حرصا على الانضباط و احترام قرارات القيادة الثورية⁶، والجدير بالذكر أنه بعد مؤتمر القاهرة 1957 قد تولى "محمود الشريف" منصب الشؤون المالية، في حين تم تعيين "محمد العموري" قائدا للولاية الأولى، وأعضاء مجلسه يتكون من "أحمد نواورة"، "عبد الله بلهوشات" الذين هما على إطلاع على ظروف الولاية الصعبة⁷ خاصة بعد القضاء على المشوشين والمعارضين لقرارات مؤتمر الصومام.

أمام التحديات الجديدة التي أقرها مؤتمر القاهرة 1957 وصادق عليها، ظهرت معارضة من طرف "محمد لعموري" الذي أعرب عن تدمره عند نهاية الاجتماع، وقرر البقاء في تونس وعدم العودة إلى الولاية الأولى، ويشير "علي كافي" في هذا الصدد أنه أثناء لقائه بالعموري، هذا الأخير انتقد لجنة التنسيق والتنفيذ وتطلعها إلى قيادة الثورة، متهما "كريم" و"أوعمران" بالجهوية⁸.

وفي ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة في منتصف 1957، والتي زادها اغتيال "عبان" في ديسمبر من نفس العام تأزما، لأن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تمارس مهامها إلا في أبريل 1958⁹، ولهذا اقترح "كريم بلقاسم" إنشاء لجنة العمليات العسكرية باعتباره مسؤول مديرية الحرب في لجنة التنسيق والتنفيذ، تنحصر مهمتها في تسيير العمليات العسكرية والتموين و التسليح¹⁰.

2.2. إنشاء لجنة العمليات المشتركة com :

ظهرت هذه اللجنة عمليا في 10 أبريل 1958¹¹، واحدة بالشرق مقرها غارديماو وعين على رأسها العقيد "محمد السعيد"¹²، وعرفت بلجنة العمليات الشرقية، حيث يساعده كل من: محمد لعموري من الولاية الأولى¹³، وعمار بوقلاز قائد القاعدة الشرقية، عمار بن عودة ممثلا عن الشمال القسنطيني¹⁴.

وبالموازاة مع هذا توجد أيضا لجنة العمليات العسكرية الغربية التي ترأسها العقيد" هواري بومدين" وفرض فيها تنظيما متميزا وتخطيطا دقيقا في التنسيق بين الجنود، ويساعده سليمان دهيلس¹⁵.

وكان قبلها قد اقترح "كريم بلقاسم" اسم "محمد السعيد" لقيادة لجنة الشرق¹⁶، وسليمان دهيلس لقيادة لجنة الغرب، إلا أن "عبد الحفيظ بوالصوف" و"لخضر بن طوبال" عارضا ذلك، فاضطر "كريم بلقاسم" إلى قبول فكرة التوازن بين اللجنتين التي اقترحها "بوالصوف"¹⁷، هذا الأخير عين أحد رجاله وهو "بومدين".

وهذه التسوية التي تمت بين الباءات الثلاث ماهو إلا وجه من أوجه الصراع والتنافس، وما يهمننا نحن هنا أن إنشاء لجنة العمليات العسكرية كان قصد توحيد قيادة جيش التحرير¹⁸.

والحقيقة أن هناك من اعتبر أن انشاء لجنة العمليات العسكرية يعد ترجعا من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ غير معلن عن القاعدة الشرقية، التي كان الغرض منها تموين الداخل، وهذا حسب التقرير المقدم من الرائد "عواشيرة" إلى "عمارة بوقلاز" إلى أن هناك أمرا يدبر ضدهم¹⁹. فحسب المصادر فإن الفوضى التي شهدتها لجنة العمليات الشرقية تعود إلى تحمحم "بن عودة" على "محمد السعيد" متهما إياه بالجهوية وأنه من يستحق قيادة تلك اللجنة، كما انتقد تقريره للضباط الفارين من الجيش الفرنسي وأثار جدلا كبيرا خاصة في توليهم مناصب هامة في قيادة الجيش، والملاحظ أن "العموري" و"بوقلاز" دعما موقف "بن عودة"²⁰.

ومن بين أسباب الفوضى نجد أيضا اختلافا في تركيبة جنود جيش التحرير في تلك المنطقة (تجمع الولايات: الأولى والثانية والثالثة والمناطق الشرقية)، حيث أن كل عضو في هذه اللجنة يعمل باستقلالية ومباشرة مع الولاية التي جاء منها، مما سيولد حساسية بين المجاهدين²¹.

بالإضافة إلى الاقتراح الذي قدمه الرائد" إيدر" أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، والذي يهدف إلى تكوين جيش نظامي يعتمد على المواجهة المباشرة مع الاستعمار الفرنسي،

قد أدى إلى تأزم الوضع وترك أثرا في الجانب المعنوي للمجاهدين، وهذا ما اعتبره "الشاذلي بن جديد" خطة طائشة من الرائد الذي لم يحسب المشاريع الديغولية الجديدة، غير أن مصير هذا الاقتراح كان الإلغاء بعد تدخل الباءات الثلاث²².

وفي هذا الصدد يذكر "مصطفى هشماوي" أنه أثناء التقائه في "أكتوبر 1958" بالعقيد "عمارة بوقلاز" و "العموري"، هذا الأخير تهجم لفظيا على "كريم بلقاسم"، وأبدى الرغبة في الانتقام منه في أول فرصة، خاصة بعد التهميش الذي شعر به بعض الإطارات في لجنة العمليات الشرقية²³.

وهناك قضية يجب الإشارة إليها أن لجنة العمليات الشرقية قد عقدت اجتماعا بتاريخ جوان 1958، وعلى اثره طرح "العموري" قضية مهمة تتعلق بعمل الهيئات القيادية للثورة، وخرج اللقاء بقرار ينص على مراسلة لجنة التنسيق والتنفيذ²⁴، وتتضمن طلب توضيح حول مشروع تأسيس حكومة مؤقتة من خلال عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة.

3.2. تأزم الوضع في لجنة العمليات العسكرية ودوره في بداية المؤامرة :

ترجع تفاصيل هذه القضية إلى الصعوبات التي صادفتها لجنة العمليات الشرقية بعد إنشاء الخط المكهرب "موريس"، مما جعل هناك صعوبة في الاتصال بين الداخل و الخارج²⁵، خاصة في مجال التسليح والتموين، وكمحاوله من قيادة العمليات الشرقية فك الحصار قامت بمحومات على خط موريس في "5 جويلية 1958"، غير أن ذلك أدى إلى تفاقم الخلافات مع العقيد "محمد السعيد"، الذي ادعى أنّ العملية نفذت دون إعلامه ونتيجة لهذه الفوضى تم عقد اجتماع القاهرة في "9 سبتمبر 1958" للنظر في حالة التأزم داخل قيادة العمليات الشرقية، وفي ظل الانتقادات الحادة من "العموري" للحكومة المؤقتة²⁶ وتقرر فيه حل التنظيم العسكري ومعاينة أعضاء قيادة العمليات بالحدود الشرقية²⁷، حيث اختلفت درجة العقوبة بين الأعضاء بين النفي وتخفيض في الرتب العسكرية²⁸.

وحسب رأي "فرحات عباس أنه التقى بالعموري في القاهرة، هذا الأخير اشتكى بمرارة العقوبات التي أصدرت في حقه، خلافا لمحمدي السعيد الذي وجد الدعم من وزير الدفاع كريم بلقاسم لأنه من القبائل، وقد حاول عباس تهدئة "العموري" من خلال محاولة التدخل لرفع العقوبة²⁹.

والمثير للتساؤل أن العقوبات التي تم إصدارها في سبتمبر 1958، والتي خصت قيادة لجنة العمليات الشرقية مقترحة من "كريم بلقاسم" وكانت أقساها على شخص "العموري"³⁰، وحسب الأدلة المزعومة أن هذا الأخير متهم بتورطه في التخطيط للهيمنة على قيادة الثورة. الواضح أن التمييز الواضح في إصدار العقوبات على الأعضاء إلى إحداث شرخ واستياء كبير، وربما يكون سببا محركا لهذه المؤامرة³¹ للإطاحة بالحكومة المؤقتة عن طريق إجراء اتصالات مع قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية الذين رفضوا قرارات الحكومة المؤقتة، خاصة بعد تعيين "محمود الشريف" قائدا على الولاية الأولى ورفض مطالبهم المتمثلة في عودة قادتهم المنفيين³².

في ظل نجاح الاتصالات بين "العموري" وصديقه "محمد نواورة" وعواشيرة"، واعتمادهم على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادتهما، مع انضمام "مصطفى الأكل" الذي استطاع كسب الدعم المصري، في ظل استيائه من الحكومة هو الآخر، وتم عقد اجتماع في مدينة الكاف التونسية في 16 نوفمبر 1958³³.

لقد اختلف الكثير من الباحثين والمؤرخين حول هذا الاجتماع إذ يشير المؤرخ "محمد زروال" إلى أن هدفه كانت بمثابة مناشدة للحكومة المؤقتة لدراسة العقوبات المسلطة عليهم للنظر فيها مجددا³⁴، وفي الأخير أقر هذا الاجتماع الذي عقده "محمد العموري" عدة اتهامات ضد الحكومة المؤقتة من بينها:

- الانحراف عن مبادئ أول نوفمبر واحتكار السلطة.

- سوء التصرف بأموال الثورة .

-التراخي عن تزويد الداخل بالأسلحة و تكديسها بالخارج³⁵.

لا تختلف الكتابات التاريخية عما طرحه "فتححي الذيب"، فمن بين الأسباب تهميش لجنة التنسيق و التنفيذ للعموري ورفاقه، لذا شنوا حملات تحسيسية في صفوف جيش التحرير ضد أعضائها³⁶.

وتوصل المجتمعين إلى اتفاق ينص على عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة التي يرأسها "عباس فرحات" الذي يبقى في نظرهم الاندماحي، الذي كان لا يؤمن بوجود وطن جزائري رغم اعتدال موقفه بعد انضمامه للجبهة³⁷، وسجن الباءات الثلاث (كريم بلقاسم، بوالصوف، بن طوبال، غير أن وشاية وصلت إلى "محمود الشريف" و"كريم بلقاسم" أفسدت المخطط وبمساعدة "بورقيبة" تم إفشالها وتوقيف المتمردين بالكاف بمساعدة الحرس التونسي.

وفي هذا الشأن يجمع الكثير من المؤرخين في شكوكهم أمثال "محمد حربي"، "محمد زروال"، "فتححي الذيب" إلى القول أن "عبد الله بن طوبال" و"بوالصوف" كانا على علم بهذه المؤامرة من منطلق التخلص من منافسهما (كريم بلقاسم) بحكم منصبيهما، فالأول وزير الداخلية والثاني مسؤول على المخابرات، غير أن غياب الأدلة يبقي هذا الاتهام غير مؤسس³⁸. ويذهب "فرحات عباس" إلى التساؤل عن حقيقة ما طرحه بشأن هذه القضية، حين أشار أن بعض قادة الداخل كانوا على علم بالمؤامرة فبالإضافة إلى المنطقة الأولى يوجد دعم من المنطقة الثانية والعقيد "اعميروش" أيضا من المنطقة الثالثة³⁹، فهل يمكن أن يكون هذا صحيحا ؟.

وفي إطار هذا الوضع شكلت محكمة عسكرية ترأسها "هوارى بومدين" وبمساعدة كل من "أحمد قايد" و"دهيلس سليمان"، وتم اتهامهم بالخيانة لينفذ فيهم حكم الإعدام⁴⁰. وحسب فرحات عباس" أن وزير الدفاع "كريم بلقاسم" كانت له شكوك حول تورط المخابرات المصرية في مؤامرة "العموري"، غير أن فتححي الذيب أنكر الاتهامات مؤكدا على الدعم المطلق من مصر للثورة الجزائرية⁴¹.

ويجب الاعتراف أن قيادة الولاية الأولى الذين تولوا أمرها ابتداء من "محمود الشريف" إلى "الحاج لخضر" (أي من سنة 1957 إلى 1960) كانوا مطالبين بالالتحاق بتونس بأمر من قيادة الثورة، مما يعني أن الولاية الأولى أصبحت تخضع لحسابات سياسية⁴²، فتصنيفية مسؤولي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية لم يكن تصرفا ناجحا من الحكومة المؤقتة .

ويمكن القول أن حجة لجنة التنسيق و التنفيذ في حل التنظيم العسكري للرد على اتهامات المعاقبين، هي العجز في التسيير، ولكنه في الحقيقة شيء مؤكد في ظل الصراعات التي عصفت بلجنة العمليات العسكرية في الداخل، إلا أن هذا العجز لا يبرر العقوبات المسلطة على العموري ورفاقه .

فمؤامرة "العموري" الانقلابية رغم فشلها وغياب الكثير من التفاصيل عنها خاصة في انعدام الوثائق الأرشيفية، ولكن هذه القضية ما هي إلا علامة ودليل على إخفاق الحكومة المؤقتة في التعامل مع قادة الجيش مثلما حدث في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وعجزها يظهر أيضا من خلال مساندة الحكومة التونسية في احتواءها وإفشال نتائج الاجتماع.

3 . التنافس بين وزراء الحكومة المؤقتة (القادة الثلاث):

1.3. القادة العسكريون على رأس الهيئات القيادية:

تجمع الكتابات التاريخية على تسمية القادة الثلاث (بن طوبال، بوالصوف، بلقاسم) بالباءات الثلاث، ولكن لابدّ الحذر من الانسياق وراء الطروحات الاستعمارية، خاصة وأن لفظ "الباءات الثلاث" أطلقه المؤرخ الفرنسي "ايف كوراير" .

والملاحظ أنه خلال تواجد القادة الثلاث في الخارج منذ 1957، قد حدث تقارب بينهم منذ خروج القيادة الثورية إلى تونس ثم القاهرة، فحسب الظروف الجديدة عرفت موازين القوى تغيرا كبيرا، حيث استطاع "بوالصوف" استخلاف "بن مهدي" بعد الاتفاق الحاصل في لجنة التنسيق والتنفيذ، كما تقرب "كريم" من "بوالصوف" و"بن طوبال"، فبدأت ملامح نواة قيادية في الظهور⁴³ .

لم يضع "كريم بلقاسم" الفرصة أيضا فتصالح مع "بن بلة" و"بوضياف"، والملاحظ أيضا أنه تخلى عن كل الأطروحات التي دافع عنها في مؤتمر الصومام، وحسب "محمد حربي" أن تفكيره في سلسلة التحالفات يدخل في إطار تطلعه إلى السلطة⁴⁴.

وانطلاقا من الشرعية التاريخية وقف مجموعة من العسكريين، ومن بينهم الباءات الثلاث في وجه السياسيين خاصة "عبان" والمركزيين، باعتبارهم كانوا من الطليعة التي فجرت الثورة، والدليل على ذلك عقد اجتماعات بدون "عبان" بهدف تقييد سلطته⁴⁵، وفي إطار هذا خطط "كريم" مع "بوالصوف" المرتبط بعلاقات وطيدة مع المخابرات المصرية ومع "بن طوبال"، لوضع حد لتصرفاته السلطوية من خلال تهميشه و عزله⁴⁶.

ويمكن القول أن سيطرة العسكريين على الهيئات القيادية للثورة واضح من خلال توزيع المناصب، حيث اهتم "كريم بلقاسم" بالشؤون العسكرية، أما "بوالصوف" فكلّف بالاتصالات والمعلومات، "بن طوبال" بجهة التحرير، "أوعمران" بالتسليح، "محمود الشريف" بالمالية⁴⁷ لكن بعد إنشاء الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، تم تعيين رجل سياسي محنك في هذا الميدان وهو "فرحات عباس" الذي كان زعيما لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سابقا.

وأرجع "سعد دحلب" سبب إحداث هذه التغييرات وتعيين "فرحات عباس" في هذا المنصب إلى المعطيات الجديدة التي عرفتها الساحة الفرنسية والتي من بينها مجيء الجنرال "ديغول"، مما تطلب الوضع رجلا يؤمن بالمفاوضات، وهذا ما ينعكس على "عباس"⁴⁸، غير أن هناك من يذهب إلى القول أن اشتداد الصراع والمنافسة بين "كريم"، "بن طوبال"، "بوالصوف" حول قيادة الثورة، ولتجنب المواجهة بينهم تم تعيين السياسي "فرحات عباس" لفرض التوازن⁴⁹، وفي هذا الصدد يقول "ابن طوبال": "إنني أنا و"بلقاسم كريم" و"عبد الحفيظ بوالصوف" من حزب سياسي واحد هو الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية ومن القدامى في المنظمة

الخاصة، ومن المفجرين الأوائل للثورة، ولذلك فإنه محكوم علينا أن نتفاهم مع بعضنا البعض مهما تباينت آراؤنا واختلفت نظرتنا للأشياء⁵⁰.

وبالرغم من تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة، إلا أن البعض اعتبروه نقطة سلبية في مسيرة الثورة، وهذا ما يعكسه موقف مجاهدي الولاية الثانية الذين رفضوا تعيين "عباس" باعتباره علامة عن صراع كبير سينفجر في قيادة الثورة⁵¹، ونفس الموقف أظهره "ابن طوبال" حيث تحفظ هذا الأخير على هذا التعيين، إذ لم يتردد في التذكير بالماضي السلبي لعباس، مؤكداً عدم موافقته أن يكون له منصب على رأس الثورة⁵².

والملاحظ أن فرحات عباس كان على علم بهذه المنافسة بين الباءات الثلاث، فحسب ما أخبره "عبان" أنهم يتصارعون على السلطة، مما قد يؤدي ذلك إلى أزمة تهدد وحدة الصفوف⁵³ وظهر الاختلاف والصراع الخفي بين الباءات في إطار حصول "كريم بلقاسم" على منصب الحربية، مما استدعى تحالفاً بين "ابن طوبال" و"بوالصوف"، لمنع من الانفراد بالسلطة.

2.3. اشتداد المنافسة بين القادة الثلاث :

لقد أرجع الباحث "رياض الصيداوي" الصراع بين السياسيين والعسكريين إلى طبيعة الثورة الجزائرية التي خاضت حرباً ضد الاستعمار الفرنسي، فلم يعد هناك مكان للديموقراطية والشفافية، واستمرت الصراعات في الخفاء⁵⁴ بين القادة ولا علم للجنود بما .

فكان القادة الثلاث "عبد الحفيظ بوالصوف"، "الخضر بن طوبال"، "كريم بلقاسم" من بين وزراء الحكومة المؤقتة، الذين يحسب لهم ألف حساب نظراً لوزنهم الكبير، خاصة وأنهم قادة عسكريون فكل من الأعضاء الثلاث كان يمتلك قوة عسكرية متمثلة في دعم الولايات التابعة لكل طرف منهم، والتي تمكنهم من استعمالها ضد خصومهم إذا ما تطلب الأمر⁵⁵، هذا يعني أنهم كانوا مصدر قرار داخل الحكومة المؤقتة، خاصة باستغلال المبدأ الذي تم إقراره في مؤتمر القاهرة 1957 حول الأولوية لمفجري الثورة الأوائل .

ويمكن القول أن قيادة الثورة التحريرية في الخارج أصبحت متحركة في الوضع لدرجة أنها لم تأخذ رأي قادة الولايات في إنشاء الحكومة المؤقتة، بالرغم من أنهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة، مع العلم أنها أرسلت إليهم برقيات فيها اشعار بقرب حدث هام. وتدعيما لهذا الموقف أكد أيضا "فتححي الذيب" وصول برقيات عديدة من قادة الولايات الداخلية، تتضمن انتقادات ضد لجنة التنسيق والتنفيذ، هذه الأخيرة قامت بتشكيل الحكومة المؤقتة دون استدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع⁵⁶.

من بين القضايا الهامة التي تؤخذ على الباءات الثلاث هي اتهامهم بتصفية "عبان رمضان"، وكان السبب وراء ذلك هو أطماع "كريم بلقاسم" في الوصول إلى الزعامة وفق أسبقيته في لجنة الستة، غير أن "بوالصوف" و"بن طوبال" حاولا سدّ الطريق أمام "كريم بلقاسم" حتى لا يحصل على قيادة الثورة باعتبارهم أقدم منه⁵⁷، وقام هذا الأخير بإنشاء قوة متكونة من الضباط الفارين الرائد "ايدير" وجماعته، والهدف منها مساندته للحصول على السلطة داخل الحكومة المؤقتة على حساب زميليه، ويكون القائد الأول في الثورة خاصة وأنه من مجموعة التسعة التاريخيين⁵⁸، غير أن "بوالصوف" و"بن طوبال" كان ينازعانه باعتبارهما المؤسسين القداماء لجهة التحرير السابقين، فهما أيضا من أعضاء 22 التاريخيين⁵⁹.

من جهة أخرى أكد "أحمد توفيق المدني" أن هناك منافسة شديدة تمت في الخفاء بين الوجوه القيادية، والدليل على ذلك إحداث تغييرات مهمة في سلم القيادة، وتلك التغييرات نشهدها في السلطة العسكرية و تعيين القيادات الداخلية للثورة.

إن التنافس الكبير بين هؤلاء القادة ممن سبق ذكرهم حول الزعامة -الباءات الثلاث- تؤكد مخططاتهم، فعلى سبيل المثال تم ادماج الضباط الفارين في جيش التحرير الوطني من أجل تدعيم المواقف، ومحاولة "كريم بلقاسم" وضع رفاقه الأوفياء على رأس لجنة العمليات الشرقية والغربية⁶⁰، أما "عبد الحفيظ بوالصوف" فقد اقترح فكرة توازن بين لجنة العمليات الشرقية، ولجنة العمليات الغربية للحفاظ على المصالح الشخصية، في حين تولى "بن طوبال" مهمة تمثيل

كل الولايات⁶¹، وهنا يظهر لنا مدى تحكم الباءات الثلاث في كل المؤسسات القيادية الهامة في الحكومة المؤقتة أي أنهم صناع القرار خاصة بإشرافهم على المؤسسات العسكرية. إن ملامح السباق والتنافس على السلطة لم تعد مخفية، حيث أشار "عيسى كشيدة" في كتابه على أن الثورة عرفت تجاوزات بعض القادة الذين يتصرفون حسب مزاجهم و بعيدا عن القيم الأخلاقية ودون الرجوع إلى القوانين، ويحاولون تطبيق سياسة "أنا القائد وأنت تطيع الأوامر فقط"⁶²، وفي هذا إشارة لبعض الأشخاص الذين استبدوا بالسلطة وفرضوا أوامرهم، وهذا ربما يعكس التنافس بين الباءات الثلاث على الزعامة.

يمكن القول أن الصراع بين الباءات الثلاث كان بسبب السلطة، غير أنه ورغم التنافس الكبير على القيادة بينهم، الذي يظهر من خلال محاولات توسيع نفوذهم واحتواء الأطراف المناصرة، إلا أنهم تمكنوا من الحفاظ على توازن المصالح داخل الحكومة المؤقتة لما تقتضيه المصلحة العليا للثورة، ووفق الاعتبارات الشخصية .

4. اجتماع عقداء الداخل 1958 وغياب الحكومة المؤقتة:

1.4. أسباب انعقاد اجتماع الداخل بجيجل:

في إطار السياسة التي طبقتها فرنسا عند مجيء الجنرال "ديغول"، وبعد توتر العلاقات بين الحكومة المؤقتة المشكولة حديثا و قادة الداخل⁶³، هذه الأخيرة كانت تعاني من الانقسامات بسبب الصراع على السلطة في الخارج، خاصة بعد إقامة الخطوط المكهربة "شال وموريس"، مما أدى بطبيعة الحال إلى صعوبة نقل الأسلحة بين الداخل والخارج⁶⁴.

ولهذا استطاعت السلطة الاستعمارية استغلال الصراعات في الخارج حول السلطة، لذلك وجدت الفرصة مناسبة في الولاية الثالثة لضرب الثورة، حيث دبر مؤامرة جهنمية عرفت بقضية الزرق "البلويت" في شهر جويلية 1958⁶⁵، ولمعالجة هذا الوضع قام العقيد "اعميروش" بالدعوة إلى اجتماع في نواحي جيجل بالولاية الثانية⁶⁶ وبالضبط في أولاد عسكر .

عقد هذا اللقاء الذي عرف باجتماع " ما بين الولايات " من " 6 - 12 ديسمبر 1958، وحضره كل من " اعميروش "، " سي الحواس " (قائد الولاية السادسة)⁶⁷، و " سي محمد بوقرة " (قائد الولاية الرابعة)، و " الحاج لخضر عبيدي " (قائد الولاية الأولى)، وممثل الولاية الثانية " لمين خان " مبعوثا عن العقيد "علي كافي"⁶⁸، في حين تغيب عن الاجتماع كل من قائد الولايتان الثانية والخامسة⁶⁹ وهما "علي كافي" والعقيد "الطفي" وحسب الشهادات يرجع السبب إلى كون الأول مواليا " لبن طوبال"، والثاني " لبوصوف "⁷⁰، وهناك من أرجعها إلى تواجد قيادة الغرب في الأراضي المغربية⁷¹، وبعدها عن المنطقة الثانية .

اختلفت الآراء والتصورات اتجاه هذا الاجتماع ، خاصة ما جاء في مذكرات الفاعلين الثوريين، فمثلا "علي كافي" فسر غيابه كالتالي: "...بعد عشرين يوما من وصول رسالة " اعميروش " حول عملية الزرق، طلبت اللقاء به على انفراد للإطلاع على المشكل... والوقوف على خلفيات الأزمة، ولكنه فضل الاجتماع بجميع قادة الولايات... "⁷².

لقد فسر البعض هذا الاجتماع على أنه لقاء مشبوه له غرض خفي يتمثل في تطوع " اعميروش " إلى قيادة الثورة⁷³، وكان الغطاء الأساسي لهذا الاجتماع أنهم " القادة الحقيقيون للثورة ولا يمكن قبول اي هيئة تقود الثورة من الخارج "⁷⁴، في حين دافع " سليمان الشيخ " على مبادرة العقيد " أعميروش " أنها مسابرة للتطورات الجديدة للثورة، وحاول تحديد أهداف الاجتماع التي تتمثل في إدانة و اتهام الحكومة المؤقتة بالتقصير في إرسال الأسلحة، وتجاهل ما تعانيه ولايات الداخل من ضغط من نقص التموين والتسليح⁷⁵.

وهي نفس الأهداف التي أكدها " الحاج لخضر " من خلال قوله: "... في الوقت الذي كدنا أن نعيش في عزلة تامة عن قيادتنا الخارجية الغارقة في مشاكلها الداخلية و أوشكنا على فقدان التموين، اتصلنا نحن قادة الولايات ببعضنا البعض من أجل اتخاذ موقف موحد "⁷⁶.

وهناك من أيدّ أن هذه المبادرة من " أعميروش " نزيهة وضرورية، لإزالة المشاكل في مجال التنظيم والتمويل التي تعترض الثورة في الداخل، فكتائب جيش التحرير كانت تتعرض للاحتناق

بسبب القوة الفرنسية، مما جعلها تواجه أزمات خطيرة بسبب انقطاع التواصل بين الداخل والخارج⁷⁷.

2.4. نتائج اجتماع العقدة وتأثيره على الحكومة المؤقتة:

إن هذا الاجتماع كان محاولة للتنسيق بين قادة الداخل، غير أنه حاول التأكيد بدوره على أولوية الداخل ومبدأ القيادة الجماعية التي أقرهم مؤتمر الصومام سابقا، وهذا ما اعتبر طعنا لقرارات الحكومة المؤقتة، فمبدأ أولوية الداخل قد تم إلغاؤه منذ خروج القيادة إلى الخارج غير أن "أعميروش" قد حاول تكريسه من جديد⁷⁸.

كما درس الاجتماع نقطة هامة والمتمثلة في عملية "البلويت" التي تم فيها تصفية الكثير من الطلبة والمثقفين نتيجة الشك الذي زرعه المخابرات الفرنسية، ومن دون تحري أعدم المتهمين وتحمل المسؤولية التاريخية "أعميروش"، غير أنه حمل القيادة الثورية المسؤولية في حدوث مثل هذه الأخطاء، فالقيادة الحقيقية يكون مركزها في الداخل وليس الخارج، في حين تذكر الكثير من الشهادات أن "كريم بلقاسم" دعم "أعميروش" في تصفية الطلبة المتورطين في مؤامرة الزرق حتى أنه قدم تهنئة على نجاحه في احباط هذه المؤامرة⁷⁹.

وأقر الاجتماع عدة قرارات أهمها مايلي:

- اتهام الحكومة المؤقتة بالتقصير في أداء مسؤولياتها اتجاه الداخل، فيما يخص إمداد المجاهدين بالأسلحة والذخيرة.

- إصرار المجتمعين على ضرورة دخول أعضاء الحكومة الأراضي الجزائرية لممارسة عملهم بالداخل⁸⁰.

وبعد انتهاء الاجتماع كلف الرائد "عمر أوصديق" من الولاية الرابعة بتسليم محاضر اجتماع العقدة إلى الحكومة المؤقتة، هذه الأخيرة قررت عقد اجتماع في تونس، استدعت فيه هؤلاء العقدة لمناقشة الوضع⁸¹، أي مايعرف لاحقا "باجتماع العقدة العشرة" في الخارج.

وحسب رواية "أوصديق" فإن "اعميروش" كان رافضا لتشكيلة الحكومة التي عين فيها بعض السياسيين أمثال "فرحات عباس"، ولذلك أقدم على هذا الاجتماع الذي هو بمثابة انقلاب على الحكومة المؤقتة لتصحيح مسارها باختيار شخصيات ثورية⁸².

وكان ردة فعل الحكومة المؤقتة على اجتماع الداخل غريبا، فحسب "فتحي الذيب" فقد تجنب أعضاء الحكومة استقبال "عمر أوصديق" الذي حمل إليهم القرارات، ووصل بهم الأمر إلى إرساله في مهمة إلى الصين الشعبية حتى لا يتم فتح مسألة دخول القادة إلى الجزائر⁸³، ولتحسين صورتهم أمام قادة الداخل شرعوا في ادخال كميات من السلاح و الذخيرة التي كانت مكدسة في الحدود⁸⁴.

وتتفق أغلب الكتابات على فشل اجتماع الداخل يعود إلى انعقاده بالداخل ولم يحضر فيه قادة الخارج أي أعضاء الحكومة المؤقتة، وتختلف بعض الولايات عن اللقاء، ولذلك اعتبر مؤامرة ضد الثورة وحكم عليه بالإعدام غيايبا⁸⁵.

وأمام الدعوة التي تلقاها "اعميروش" بالذهاب إلى تونس لحضور اجتماع يجمع قادة الثورة، أخبر رفاه في الولاية الثالثة أنه سيحاول وضع حد للنظام الذي يقوده الوفد الخارجي، من خلال دخولهم إلى البلاد، وبقاء شخص واحد ممثل للثورة وهو "فرحات عباس"⁸⁶، مما يعني أنه يخطط للسيطرة على القيادة العليا لجبهة التحرير.

ويذهب "لخضر بورقعة" في مذكراته إلى أبعد من ذلك، حين اتهم قادة الخارج بتصفية "اعميروش" و"سي الحواس" وهما في طريقهما إلى تونس لحضور اجتماع مهم⁸⁷، لكنه اتهم خطير يحتاج إلى أسس و أدلة، وفي حقيقة الأمر لا يوجد ما يؤكد أن هذا الاجتماع كان مؤامرة، فحسب وجهات نظر كثيرة كان فعلا ضرورة ملحة فرضتها مشاكل الحدود.

وتبقى هذه القضية غامضة في غياب الوثائق الأرشيفية، وهناك من يروج بوجود علاقة بين دعوة العقداء الأربعة إلى تونس واستشهادهم في الطريق، وأن موتهم تصفية لحسابات عالقة خوفا من الأطماع السلطوية "لأعميروش".

5. خاتمة:

من خلال دراستنا هذه حول الخلافات بين بعض أعضاء الحكومة المؤقتة الذين من بينهم القادة الثلاث، واختلافهم مع قيادات جيش التحرير بالداخل، وفي الحقيقة هذه الحكومة المؤقتة قد شهدت صراعات داخلية في فترة رئاسة فرحات عباس، وما ميز هذه العلاقة هو طابع الصراع في محطات كثيرة خلال الفترة الممتدة من 1958-1960، حيث وصلنا إلى مجموعة من النتائج :

- مؤامرة العموري مؤشر لتجدد الصراع بين الداخل والخارج بعدما تم بطلان افعاله في اجتماع القاهرة بإلغاء أولوية الداخل على الخارج، فالعموري كان رافضا لتأسيس الحكومة المؤقتة، وناقما على عداوته الشخصية مع "بلقاسم كريم".

✓ الصراع بين الباءات الثلاث داخل الحكومة المؤقتة، إذ أن كل طرف يحاول إضعاف الطرف الاخر، ما هو إلا سباق على السلطة.

✓ -اجتماع العقدهاء الأربع بالداخل دليل على عدم اقتناع قادة الداخل بالحكومة المؤقتة كان نتيجة انعزال الولايات بالداخل عن قيادة الخارج، إضافة إلى عدم توفر الأسلحة نظرا لتقاعس الحكومة المؤقتة عن مهمتها، مما أدى بقيادة الداخل إلى تنظيم اجتماع بين الولايات في "ديسمبر 1958، وهذا دليل على عدم اقتناع بعض القادة بالحكومة المؤقتة .

6. هوامش:1(*)

¹ يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر 2004، ص 306.

(*)

- ² مصطفى مرادة، مذكرات الرائد مرادة ابن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، ط2، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص 83.
- ³ عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2002، ص 286.
- ⁴ محمد عباس، رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 378 .
- ⁵ المرجع نفسه، ص 378.
- ⁶ مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص 83.
- ⁷ الطاهر الزبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، ص 199.
- ⁸ علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014، ص 217.
- ⁹ محمد حربي، الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ص 180.
- ¹⁰ علي كافي، المصدر السابق، ص 288 .
- ¹¹ توفيق أحمد المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث مع ركب الثورة التحريرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 406.
- ¹² Mohammed Harbi , une vie debout ,mémoires politiques 1954-1962 ,édition casbah , alger , p 272.
- ¹³ محمد لعموري: من مواليد 1929 بقرية عين ياقوتة ولاية باتنة، ينتمي لأسرة تمتحن حرفة التجارة والفلاحة، التحق بالمدرسة الكنانية بقسنطينة سنة 1949، وهناك بدأ ممارسة نشاطه السياسي، انضم الى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بفرنسا، ثم انضم إلى الثورة منذ اندلاعها، وفي عام 1957 عين أول عضو مكلف بالاتصال والأخبار، وفي 1958 أصبح عضو في قيادة العمليات العسكرية، تم إعدامه في محاكمة بتونس سنة 1959 (ينظر عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص-ص 43-44-45).
- ¹⁴ الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 199.
- ¹⁵ المصدر نفسه، ص 199

- 16 محمدي السعيد: كان ضابط في الجيش الفرنسي سنة 1939، ثم انضم إلى المخابرات الألمانية، ألقى عليه القبض في الجزائر سنة 1942، حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، وفي سنة 1952 انضم إلى كريم بلقاسم ثم عين عقيدا على الولاية الثالثة سنة 1953، ثم ترأس المركز العملياتي الشرقي (انظر: جريدة الشعب، العدد 14717، يوم الخميس 30 أكتوبر 2008، ص 7).
- 17 محمد حربي، المصدر السابق، ص 181.
- 18 الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 199.
- 19 عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، ط1، عين الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 95.
- 20 عبد الله مقلاتي، محمد لعموري ومؤامرة العقداء: محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة التحريرية، مجلة آفاق وأفكار، المجلد 4، العدد 5، السنة 2015، ص ص 79، 78.
- 21 أصبح الرائد إيدير (وهو من الضباط الفارين) مسؤولا عن ديوان قائد القوات المسلحة، وأصبح يوجه أوامره للعقيد محمدي السعيد (انظر: رايح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، ص 29).
- 22 الشاذلي بن جديد، مذكرات ملامح حياة (1929-1979)، الجزء الأول، دار القصبه للنشر والتوزيع ص 133 .
- 23 مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر دراسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 144.
- 24 عبد الله مقلاتي، محمد لعموري....، المرجع السابق، ص 78 .
- 25 الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 199 .
- 26 عمار بومايدة: بومدين وما قاله الآخرون... وما أثبتته الأيام، تقدم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، 2008، ص 62.
- 27 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، باب الوادي، الجزائر، 2007، ص 38.
- 28 نقصد هنا محمدي السعيد ومساعديه حيث تم إرسال "عمار بوقلاز" إلى بغداد، و"محمد لعموري" إلى جدة وذلك بعد تخفيض رتبتهما، وبن عودة مصطفى إلى لبنان، ومحمدي السعيد بقي في تونس بمعاقبته لمدة شهر (انظر: الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001، الجزائر، ص 193).

²⁹ Farhat abbas , Autopsie d 'une guerre Alger ,livres éditions abderahim abbas , Alger ,2011, p 240 .

³⁰ عبد الله مقلاتي، محمد العموري....، المرجع السابق، ص 80 .

³¹ والملاحظ أنه تم تعيين العقيد "محمدي السعيد" قائد الأركان للحدود الشرقية، رغم أنه كان معاقبا مثل البقية إلا أنه في ظرف شهر تمت إعادته (أنظر: الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 123).

³² تم إعطاء الأوامر من بلقاسم كريم بإدخال الوحدات العسكرية عند الحدود إلى الجزائر في مدة لا تتجاوز 25 أكتوبر، وقوبلت هذه القرارات بالرفض من العقيد نواورة (قائد الولاية الأولى) و الرائد عواشرية(قائد القاعدة الشرقية) (انظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص 188).

³³ محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، ص 114.

³⁴ محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى أنموذجا، ط خاصة من وزارة المجاهدين، المطبعة الرسمية البستاتين، الجزائر، 2007، ص 395.

³⁵ فتححي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي للنشر، ط2، القاهرة، مصر، 1990، ص 407-408 .

³⁶ مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 230.

³⁷ توفيق المدني، المصدر السابق، ص 106 .

³⁸ رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 30 .

³⁹ الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 197 .

⁴⁰ Farhat abbas, op cit, p 241.

⁴¹ الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 205 .

⁴² Farhat abbas, op cit, p 253

⁴³ slimane chikh, l' Algérie en armes (ou le temps des certitudes), casbah,editions,2 :^{eme} ed.corr.aug ,Alger 2005,p 393.

⁴⁴ عبد الله مقلاتي، العقيد لخضر بن طوبال و دوره في قيادة الثورة الجزائرية، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 15، العدد 27، ص 186.

⁴⁵ محمد حربي، المصدر السابق، ص 168، 169.

⁴⁶ Mohamed Lebjoui , vérités sur la révolution algérienne ,ANEP,p 156.

⁴⁷ عبد الله مقلاتي، العقيد لخضر بن طوبال....، المرجع السابق، ص 186 .

- ⁴⁸ benyoussef ben khedda, l' Algérie a l' indépendance, la crise de 1962, dahlab, 1993, p 134.
- ⁴⁹ saad dahlab, mission accomplie, Ed dahlab, Alger, 1990, p 96.
- ⁵⁰ رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص 28-29.
- ⁵¹ عبد الله مقلاتي، العقيد ابن طوبال ودوره...، المرجع السابق، ص 186 .
- ⁵² علي كافي، المصدر السابق، ص 225 .
- ⁵³ عبد الله مقلاتي، العقيد ابن طوبال...، المرجع السابق، ص 187
- ⁵⁴ عبد الله مقلاتي، العقيد ابن طوبال...، المرجع السابق، ص 188.
- ⁵⁵ رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية و العسكرية، مجلة الحوار، 2007/03/12
- ⁵⁶ فتحي الذيب، المصدر سابق، ص 400.
- ⁵⁷ محمد حرزي، المصدر سابق، ص 181 .
- ⁵⁸ عبد الواحد بوجابر، التنظيم العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة، الولاية الأولى التاريخية، دار البرجي، ص 195.
- ⁵⁹ Benjamin Stora , dictionnaire bibliographique de militants nationalistes algérien édition l' harmathan , paris , 1985, pp 228-229.
- ⁶⁰ محمد حرزي، المصدر السابق، ص 202 .
- ⁶¹ عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص 208
- ⁶² عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003، ص 148.
- ⁶³ محمد حرزي، المصدر السابق، ص 196.
- ⁶⁴ محمد شوب، اجتماع العقدة العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، ط2، دزائر أنفو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 45.
- ⁶⁵ كان النقيب "ليجي" يستعمل الكثير من الجزائريين في هذه المؤامرة، وكانوا يرتدون ملابس زرقاء لتضليل جيش التحرير الوطني، ولذلك عرفت بالبلويت، (أنظر: ابراهيم لونيسي، العقيد أعميروش وعملية الزرق ضحية لمؤامرة الزرق أم منقذ الثورة من كارثة، دار هومة للنشر والتوزيع، 2012، ص 52) .
- ⁶⁶ الحاج لخضر لعبيدي، مجلة أول نوفمبر، العددان 110، 111، نوفمبر-ديسمبر 1989، ص 41.
- ⁶⁷ ميد عبد القادر، شهادة للمجاهد جودي أتومي، جريدة الخبر، 17 مارس 2014 .

- ⁶⁸ لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002، ص 20.
- ⁶⁹ محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص ص 115-116 .
- ⁷⁰ أيت مهدي محمد أمقران، الجزائر حرب التحرير المسار الصعب واللامعقول لمقاتل مذكرات وشهادات، édition refarK، 2013، ص 65.
- ⁷¹ عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 201 .
- ⁷² علي كايي، المصدر السابق، ص 132.
- ⁷³ علي كايي : المصدر السابق ص 132.
- ⁷⁴ Farhat abbas, op cit, p 249 .
- ⁷⁵ رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 35.
- ⁷⁶ حكيمة شتو، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، اشراف عبد الحميد زوزو، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000/2001، ص 86.
- ⁷⁷ لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 20
- ⁷⁸ جمال قندل، خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 101.
- ⁷⁹ علي كايي، المصدر السابق، ص 132 .
- ⁸⁰ Henri Alleg , la guerre d 'Algérie ,temps actuels ,tome 3, paris 1981 , p132.
- ⁸¹ محمد حربي، المصدر السابق ، ص 197
- ⁸² سالم مختار، المرجع السابق، ص 129 .
- ⁸³ فتحي الذيب، المصدر السابق، ص ص 131-132 .
- ⁸⁴ فتحي الذيب : المصدر السابق، ص 416 .
- ⁸⁵ لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 29.
- ⁸⁶ Farhat abbas, op cit, p 249 .
- ⁸⁷ لخضر بورقعة ، المصدر نفسه ، ص 20 .